نظرة تحليلية لأبرز مؤلفات الدكتور محمد حسين الزبيدي

أ.م.د. عادل مدلول الهرموشي
كلية التربية/جامعة القادسية
الباحث: عقيل يوسف البرقعاوي
كلية التربية/جامعة القادسية
hist.post108@qu.edu.iq

الخلاصة

تناول البحث النظرة التحليلية لأبرز مؤلفات الدكتور محمد حسين الزبيدي، اذ تناول كتابه عن ثورة 14 تموز 1958 في العراق ومعرفة أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الاحرار، كما تطرق البحث الى سيرة الملك غازي وحقيقة حادثة مقتلهُ، وتناول كتابه الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة في القرن الأول الهجري لتوضيح الجوانب المهمة التي تمس حياة الانسان، وكذلك تطرق البحث التنظيمات السياسية والإدارية والاقتصادية في العراق في العصر البويهي.

الكلمات المفتاحية: نظرة، تحليلية، محمد حسين

An analytical look at the most prominent books of Dr. Muhammad Hussein Al-Zubaidi

Dr. Adel Madlool Al Harmoshi
University of AI-Qadisiyah/ CoIIege of Education
Researcher: Aqeel Yousef Al-Barqawi
GmaiI:edu-hist.post108@qu.edu.iq

Abstract

The research dealt with the analytical view of the most prominent writings of Dr. Muhammad Hussein Al-Zubaidi, as his book dealt with the revolution of July 14, 1958 in Iraq and knowing its causes, introductions, its path and the organizations of the Free Officers. The research also touched on the biography of King Ghazi and the truth of his murder, and his book dealt with the social and economic life in Kufa in the first Hijri century to clarify the important aspects that affect human life, the research also touched on the political, administrative and economic organizations in Iraq in the Buyid era.

Key words : An analytical look , Muhammed Hussain.

المقدمة

ان توجه الباحثين في حقل الدراسات التاريخية سواء بالتاريخ الحديث المعاصر ام بالتاريخ الاسلامي، لدراسة النتاج الفكري لرواد المدرسة التاريخية العراقية الحديثة، يستحق الشكر والثناء، فقد عملوا جاهدين لإيجاد خصوصية لهذه المدرسة في كتابة التاريخ من ناحية المنهج والاسلوب، وكان منهم الدكتور محمد حسين الزبيدي، اذ تأتي اهمية البحث بالاطلاع على ابرز مؤلفاته للتعرف على منهجه في كتابة التاريخ، ومعرفة اهم المصادر التي اعتمدها في نقل الحدث التاريخي، واهم النتائج التي توصل اليها، وتحديد ملامح الاسلوب الذي سلكه الزبيدي في الكتابة، ومقارنته مع الاساليب الاخرى التي اتبعها المؤرخين الذين سبقوه او الذين عاصروه من رواد المدرسة التاريخية العراقية بشكل خاص والعربية بشكل عام، ومعرفة ما يتميز به في الكتابات التاريخية.

تميز الدكتور الزبيدي بنتاجه العلمي والفكري الكبير والمتنوع والذي شكل منهلاً لطلبة العلم وخاصة طلبة الدراسات العليا في المرحلة التاريخية المعاصرة لهُ، وايضاً المرحلة التي تلت عهده، وذلك راجع الى كتاباته المتواصلة في مجال اختصاصه، وهنا لا بد من التطرق الى اهم مؤلفاته وتحليل عدداً منها والتي تمثل النتاجات الرئيسية والمتميزة وهي كالآتي:

أولاً: ثورة 14تموز 1958 في العراق أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار :[1]

مثل هذا الكتاب أطروحة الدكتوراه لمحمد حسين الزبيدي في جامعة القاهرة/ كلية الآداب عام 1974، إذ طُبع هذا الكتاب من قبل وزارة الثقافة والاعلام/ دار الشؤون الثقافية والنشر عام 1983 في مطبعة دار الحرية للطباعة ، بواقع 570 صفحة وكانت طباعته من النوع الجيد الذي كان في وقته.[2]

حاول المؤلف في هذا الكتاب تسليط الضوء على أهم الاحداث الكبيرة التي وقعت في مدة دراسة الموضوع والكشف عن جوانبها، وكذلك الخوض في غمار حيثيات الاحداث الجانبية، لعلهُ يصل الى الحقيقة القريبة كون أن الحقائق نسبية ولا توجد حقيقة مطلقة.[3]

أن الإحاطة في هكذا مواضيع او البحث فيها ومحاولة الوصول الى الحقيقة أمراً في غاية الصعوبة، بسبب وجود العقبات والعراقيل المتمثلة بصعوبة الحصول على الوثائق المناسبة من جهة واختفائها من جهة أخرى، أضف الى ذلك وفاة أغلب قادة الثورة خلال مدة البحث.[4]

---

[1]() محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الاحرار، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983 ، ص5.

[2]() المصدر نفسه.

[3]() المصدر نفسه، ص7.

أسهمت وفاة بعض قادة الثورة في إخفاء أغلب المعلومات الخاصة بالثورة فمثلاً ان عبدالكريم قاسم توفي وهو يخفي في ثنايا صدره اموراً كثيرة كان من الممكن ان تكون مرآة للكشف عن بعض الثغرات التي رافقته.[5]

أعتمد المؤلف على أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الاحرار الاحياء منهم لوجود عدد كبير من المعلومات لديهم حول احداث الثورة بشكل عام، وكذلك الاعتماد على بعض الضباط من غير الضباط الاحرار الا انهم ساهموا في إدارة الحكم آنذاك، ولا يخفى على القارئ الاطلاع على المعلومات التي نقلها الوزراء الذين تقلدوا وزاراتهم في عهد عبدالكريم قاسم وبعده.[6]

هناك عدة ملاحظات حول تلك المقابلات الشخصية. فعلى الرغم من بعض الفوائد العديدة منها إلاَّ أنها احتوت أضرار كبيرة بالمعلومة التاريخية نتيجة تقدمهم في السن وعدم تذكر أغلب الاحداث، إضافة الى اختلاط تلك الاحداث بعضها بالبعض، الامر الذي أدى الى تداخل بعض الاحداث وخلوها من التوثيق بشكل دقيق سواء اليوم او الشهر او السنة .[7]

ذهب بعض هؤلاء الضباط الى الادعاءات الشخصية التي اخذوا يتفاخرون بها في دورهم البارز متناسين في الوقت نفسه المواقف الكبيرة لزملائهم في تلك الاحداث والتناقض والتعارض لبعض الاحاديث فيما بينهم والتي مثلت احدى العقبات البارزة للحد من الخوض في هكذا أمور فيما يخص الباحثين.[8]

اجاد الدكتور الزبيدي في انتقاء المعلومة التاريخية بالرغم من العقبات السابقة، كما اخضع الاقوال المتعددة لبعض هؤلاء للمقارنة بين مدة زمنية وأخرى، واستخلص منها ما يتوافق ويتماشى مع سلسلة الاحداث التاريخية العامة.[9]

حاول المؤلف الوصول الى الحقيقة او على اقل تقدير الحصول الى على اقرب المعلومات للصحة والمقبولية متبعاً في ذلك الحيادية العامة، لضمان الأمانة العلمية وعدم بخس حقوق الآخرين خشية الخضوع للأهواء الشخصية من قبل الباحث، كما انه لم يسعى للوقوف بجنب جهة ضد الأخرى، ولم يبَّرز دور شخصية على حساب الآخرين، او بالعكس معارضة شخص معين من اجل تسقيطه او النيل

---

[4]() المصدر نفسه ، ص8.

[5]()المصدر نفسه ، ص9 .

[6]() محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 .....، ص 11.

[7]() المصدر نفسه ، ص12.

[8]() المصدر نفسه ، ص 14.

[9]() المصدر نفسه، ص15.

منه لعداوة ما او معارضة شخصية، لأن تلك الأمور تتعارض مع محتوى منهج البحث التاريخي الذي يمثل الحيادية التامة في نقل الاحداث التاريخية بدون التحيز لطرف معين، والابتعاد عن المصلحة الشخصية والذاتية، بقدر ما هي فهم النصوص وتفسيرها.[10]

كان هناك بعض الالتباس حول الأشخاص الذين لم يهتد المؤلف الى ابراز دورهم ومساهمتهم الفعالة في أمور الثورة، وهذا نابع من قلة المصادر وشحة المعلومات عنهم، اما لعدم وجود المعلومات الخاصة بهم بشكل عام، او عدم السماح من قبل الدولة لإظهار تلك المعلومات عنهم باعتبارهم ممثلون للخط المعارض للسلطة آنذاك فبين هذا وتلك أُخفيت عنهم المعلومات:[11]

أطلق المؤلف على ذلك الحدث التاريخي بـ (الثورة) ، الا انه وفي الحقيقة حسب معطيات المكان والزمان المحددين وكذلك الأوضاع العامة للعراق يصح اطلاق عليه (انقلاب) وذلك بسبب انه قام بتعاون مجموعة من الضباط العسكريين أي (انقلاب عسكري) ولم تكن عملية تغيير جذري لكل مفاصل الحياة وانما سيطرة العسكر على مقاليد الحكم بشكل عام.[12]

طبقاً لما جاء في بعض قواميس تعريف الانقلاب بأنه : قيام الهيئة الحاكمة او جزء منها بتغيير نظام الحكم القائم بغير الطريق الرسمي والمشروع، كأن يقوم رئيس الجمهورية بتنصيب نفسه ملكاً او تعطيل البرلمان او الانفراد بالسلطة، او قيام الجيش بالإطاحة بالحكومة القائمة او الاستئثار بالسلطة كما حصل فعلاً في ذلك الانقلاب.[13]

اما فيما يخص محتويات الكتاب فضم تسع فصول ومقدمة وخاتمة، احتوى الفصل الأول على الأسباب السياسية للثورة كما يعتقد المؤلف وتضمن في ثناياه حركة مايس لعام 1941 وما رافقتها من تقلبات في الحكومة وتغيير وجهة النظر البريطانية تجاه العراق باحتلاله للمرة الثانية على خلفية وقوف قادة الحركة ورجالاتها الى جانب المانيا في الحرب العالمية الثانية وقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا.[14]

تطرق الكتاب كذلك الى مواضيع مهمة جداً على غرار نكبة فلسطين لسنة 1947 وقرار التقسيم والدور الغربي في ضياع فلسطين، وحلف بغداد لعام 1955، الحلف الذي ادخل العراق في دوامة

---

[10]() محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 .....، ص16.

[11]() المصدر نفسه ، ص17.

[12]() عبدالحميد متولي، القانون الدستوري والانظمة السياسية، د. ن، القاهرة 1984، ص75.

[13]() المصدر نفسه، ص76.

[14]() محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 .....، ص31– ص34.

التحالفات الغربية وربطه بالمعاهدات التي تقيد حركة العراق الخارجية، وايضاً الاتحاد العربي كحركة مضادة للوحدة العربية ومصادرة الحريات الديمقراطية، واستمر الفصل الأول في الاسهاب عن الاحداث التاريخية الأخرى المتمثلة بالأحزاب السياسية والصحف والتطرق الى قانون الانتخابات، واتهام الوطنيين بالشيوعية واسقاط الجنسية والاحكام العرفية واغتيال السجناء السياسيين فضلاً عن منع المظاهرات والتجمعات الوطنية على وجه الخصوص.[15]

عرجَ اخيراً هذا الفصل على ثورة 23 تموز في مصر بقيادة الضباط الاحرار محمد نجيب وجمال عبد الناصر وكيف تمكنت من اسقاط النظام الملكي وقيام الجمهورية، كما تحدث ايضاً عن العدوان الثلاثي والثورة اللبنانية والتآمر على سوريا وعدم تحديد موقف ثابت من قبل اغلب الأنظمة العربية التي مارست دور المتفرج لهذه القضايا.[16]

تكلم الفصل الثاني عن الأسباب الاقتصادية التي أدت الى التحرك من قبل قادة الانقلاب، وقد تضمنت تبعية الاقتصاد العراقي الى الاقتصاد الغربي وخاصة الزراعة والدخل القومي، الاحتكارات النفطية، سياسة مجلس الاعمار، بالإضافة الى الحياة الاقتصادية على وجه العموم، في حين شرح الفصل الثالث الأسباب الاجتماعية للعراق والتي رافقت الانقلاب على غرار الاقطاع، الفلاح العراقي والعمال.[17]

اسهم الفصل الرابع في الغوص في مقدمات الانقلاب، من خلال تكوين جبهة الاتحاد الوطني وعرائض الاحتجاج الى الملك والحكومة من السياسيين والمحامين وأساتذة الجامعة والأحزاب الوطنية على كافة الأصعدة.[18]

تناول الفصل الخامس تنظيم الضباط الاحرار من خلال انضمام عبد الكريم قاسم لذلك التنظيم، ومحاولة عقد اجتماعات من اجل وضع ميثاق بين الجبهة الوطنية وتنظيم الضباط الاحرار والاتصالات المكثفة بين الطرفين وبدء محاولات الانقلاب بالتنسيق بين الجبهتين ووضع الخطط المناسبة لتنفيذ

---

[15]() محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 ..... ، ص187 .

[16]() المصدر نفسه ، ص 188 .

[17]() المصدر نفسه، ص293.

[18]() المصدر نفسه ، ص312– ص342.

الأوامر الخاصة، فضلاً عن مساعدة الجمهورية العربية المتحدة لهذا الانقلاب. وذكر الأخطار التي تعرض لها الضباط الاحرار.[19]

ركز الفصل السادس على مراحل ((الثورة)) بتسليط الضوء على اهم الاحداث التي قامت، وأسباب نجاح هذا التحرك، وكذلك الموقف العربي والدولي، اما الفصل السابع فقد سلط الضوء على مسيرة ((الثورة)) والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجال الوطني كالتغييرات السياسية المتضمن مجلس السيادة، تشكيل الوزارة الأولى، الدستور المؤقت، الانسحاب من حلف بغداد، ولا يخفى على القارئ تناول التغييرات السياسية على المستوى العربي، والانسحاب من الاتحاد الهاشمي، إعادة العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة، ومساعدة حركات التحرر العربية في الجزائر وفلسطين وحركات التحرر في الخليج العربي وعمان، فيما تطرق المحور الثاني من الفصل السابع الى تشريع قانون الإصلاح الزراعي، وانسحاب العراق من المنطقة الأسترلينية، وسياسة العراق النفطية الجديدة، فضلاً عن قانون رقم (80) لسنة 1961، وايضاً تناول المجال الاجتماعي للعراق وكيفية انحسار الطبقية فيه.[20]

اسهب الفصل الثامن في تفاصيله حول أسباب انحراف انقلاب 14 تموز عن أهدافها وتشكيل مجلس السيادة وتصفية القوى السياسية المناوئة للسياسة الجديدة، كما تحدث الفصل التاسع عن موقف بريطانيا من مسألة مطالبة العراق بالكويت باعتبارها جزء من أراضيه وموقف الأحزاب العراقية من تلك المسألة، بالإضافة الى رأي اغلب السياسيين العراقيين في القضية أعلاه.[21]

ثانياً: الملك غازي ومرافقوه:

طُبع هذا الكتاب في عام 1989 في مطبعة دار السلام ويضم 345 صفحة من الورق الأصفر لقدم الكتاب، تناول الكتاب تسع فصول، اذ ضم الفصل الأول حياة الملك غازي الأولى وعائلته وتعليمه، والفصل الثاني تطرق الى استقرار غازي في لندن وزياراته المتعددة الى العراق ومصر، ثم ركز الفصل الثالث على دراسة غازي في المدرسة العسكرية في بغداد.[22]

تحدث الفصل الرابع حول وصول غازي الى العرش في العراق بعد وفاة ابيه الملك فيصل الأول في عام 1933 واستقبال جثمان الملك فيصل الأول، في حين برز الفصل الخامس يتحدث عن الحالة

---

[19] () محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 .....، ص495–ص502.

[20] () المصدر نفسه، ص 529–ص532.

[21] () المصدر نفسه ، ص547.

[22] () محمد حسين الزبيدي، الملك غازي ومرافقوه، ص6.

الاجتماعية للملك غازي وزواجه والتهاني التي وصلته، وكذلك ولادة الأمير فيصل الثاني خلال عهد ابيه الملك غازي.[23]

تكلم الفصل السادس عن إذاعة قصر الزهور، والى مصروفات البلاط والعائلة المالكة، ومصروفات الأمير غازي في المدرسة العسكرية ورواتب خادمات القصر ورواتب الملك والعائلة المالكة ومصروفات الطعام، كما وضح الفصل السابع والثامن التآمر على حياة الملك غازي وتشويه سمعته وعزله عن أصدقائه، واخيراً ركز الفصل التاسع على مقتله واجتماع مجلس الوزراء ومجلس الامة وتشييع جنازته وتنصيب الأمير فيصل الثاني الصغير ولياً للعهد، ليكون عبد الاله وصياً عليه لحين بلوغه السن 18.[24]

كشف المؤلف في هذا الكتاب النقاب عن حقائق كانت غير واضحة قبل تأليفه لهذا الكتاب ومنها تآمر بعض الأطراف على الملك غازي واتهموه بأنه عميل للسلطات البريطانية، وقد شوهوا سمعته عن طريق تلك الاشاعات، ولكن الحقيقة التي توصل اليها الباحث في هذا الكتاب هي عكس ذلك، اذ اكّد ان الملك غازي أراد ان يكون العراق في مصاف الدول الكبرى بالتعاقد مع الدول التي لها دور مهم في تطور البلدان الأخرى على كافة المستويات وخاصة الأمور السياسية والاقتصادية.[25]

برَّز المؤلف دور نوري السعيد الكبير في إدارة دفة الحكم ومرافقه الملك غازي ومن ثم الانقضاض على السلطة خاصة بعد انقسام النخبة الوطنية العراقية الى قسمين هما جناح ياسين الهاشمي وجناح نوري السعيد الأمر الذي ولد نوعاً من الصراع الخفي فيما بينهم[26]

الامر المهم الذي توصل اليه المؤلف هو فكرة التخلص من الملك غازي من قبل بعض السياسيين المناوئين لانقلاب بكر صدقي، اذ كشفت الرسائل المتبادلة بين رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت والتي اكدت ما ذكره المؤلف سابقاً من تحرك باتجاه اغتيال الملك غازي.[27]

حاول نوري السعيد ان يكون المحور في العملية السياسية خلال حكم الملك غازي من خلال ترأسه لأغلب الوزارات.[28]

---

[23]() محمد حسين الزبيدي، الملك غازي ومرافقوه ، ص37.

[24]() المصدر نفسه، ص39.

[25]() المصدر نفسه، ص40.

[26]() المصدر نفسه، ص41

[27]() حافظ وهبة، خمسون عاماً في جزيرة العرب، د. ن ، بغداد، 1960، ص283.

[28]() محمد حسين الزبيدي، الملك غازي ومرافقوه، ص86.

شاعت خلال مدة الملك غازي ظاهرة تبدل الوزارات بصورة مستمرة، وهذا راجع الى التنافس الحاد السياسي بين جماعة ياسين الهاشمي وجماعة نوري السعيد وقد بلغ هذا الصراع احده في عام 1937 بعد انتهاء وزارة الانقلاب التي انهت جماعة حكمت سليمان، وبروز نوري السعيد كشخصية جديدة وقوية على الساحة.[29]

اثار هذا الصعود المفاجئ حفيظة بريطانيا التي حاولت من جانبها استمالة نوري السعيد بعقد بعض الاتفاقيات والمعاهدات التي تضمن لبريطانيا بقاء مدة أطول في العراق وقد تجلى ذلك بعد سنة 1941 بعد حركة مايس عندما احتلت بريطانيا العراق للمرة الثانية خوفاً من وقوع العراق بيد الألمان.[30]

كان نوري السعيد شديد الرغبة في سبيل الوصول الى الحكم عن طريق اسناد الوزارة اليه، ولكن معارضة الملك غازي له اقلقه كثيراً وزاد في تشبثه بعد ان رشمه ضباط الكتلة القومية آنذاك.[31]

مهما يكن من امر فإن المؤلف حاول ان يكشف عدد كبير من الحقائق النسبية التي كانت مخفية لأغلب الباحثين وركز عليها بشكل كبير، الا ان الوثائق والحقائق الاصلية تبقى طي الكتمان من قبل اغلب عوائل السياسيين في المدة الخاصة بالدراسة.

ثالثاً: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة في القرن الأول الهجري 17–132هـ/ 628–749م:

اختار المؤلف عنواناً لكتابه هذا لأنه وحسب وجهة نظره وفي زمانه (1970) موضوعاً جديداً لم يتطرق اليه الباحثون الذين اخذوا على عاتقهم الاهتمام بالجوانب السياسية واهمال الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمدن ومنها مدينة الكوفة، كما ان المتفحص لكُتب السير والتراجم التي تحدثت عن تاريخ مدينة الكوفة يقف في صورة مضطربة لمعالم المدينة منذ نشأتها وحتى العهد الأموي.[32]

اقتصرت اغلب المصادر التي تناولت تاريخ الكوفة على المظاهر السياسية واهملت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي مثلت اكثر من (100) سنة من تاريخها العريق، اذ كانت هذه الجوانب ثرية بالمعلومات والاحداث المهمة التي اخذ الباحث على عاتقه الاستفادة من مواردها الرئيسية مثل المراجع الاصيلة.[33]

---

[29]() المصدر نفسه، ص 98.
[30]() المصدر نفسه، ص144 – ص158 .
[31]() المصدر نفسه، ص201 – ص217 .
[32]() محمد حسين الزبيدي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة في القرن الأول الهجري، 17–132هـ/ 628–749م، بيت الحكمة، بغداد ، 2019 ، ص9.
[33]() المصدر نفسه، ص10.

ان مثل هذه الخطوط الواضحة لم يتناولها المؤرخون بسبب تركيزهم على الجوانب السياسية المرتبكة، اظهرها هؤلاء بصورة مظلمة محاولة منهم ابعاد المجتمع عن معالم تلك المدينة، معتمدين في ذلك على الحكام ورجالات السلطة ومحاولة اظهارهم بالصورة المشرقة على نحو عام، متناسين في الوقت نفسه الدور البارز للشعوب في صناعة الإنجازات الحضارية والفكرية على كافة المستويات.[34]

من خلال الاطلاع على محتوى الكتاب وموارده، تبين ان المؤلف انتقى المعلومة التاريخية من بطون الكتب اذ كانت مبعثرة وغير مجتمعة وكذلك قليلة مما حدى بالمؤلف الى عمل مقارنة بين الكوفة وباقي الامصار الإسلامية المعاصرة لها ذات الصلة التجارية والسياسية معتمداً على كُتُب البلدان والخراج، توصل من خلالها الى الوقوف على ابرز الاعمال المزدهرة للمدينة اقتصادياً واجتماعياً.[35]

برزت عدة عقبات واجهت المؤلف وهي تداخل المعلومات التاريخية بشأن الانساب التي سكنت عشائرها في المدينة ولم يفرق المصدر بين القبيلة والبطون والأُسر فضلاً عن انها نادراً ما كانت تحدد مكان نزول هذه القبائل هل سكنت البصرة ام الكوفة او انقسمت بين المصرين ، الامر الذي جعل مهمة المؤلف من هذه الناحية صعبة جداً.[36]

إضافة الى ذلك كانت الحفريات لا تزال آنذاك في سنة 1970 بدائية ولم يستكشف منها الا اليسير من معالم المدينة القديمة بما فيها الأماكن التراثية على غرار مسجد الكوفة المعظم والاضرحة المقدسة[37] بشكل يشير الى صعوبة إمكانية تحديد زمان ومكان بعض الاحداث التاريخية المعاصرة لموضوع الباحث الخاص بالحياة الاجتماعية والاقتصادية، مما حدى بالباحث فرضه على طبيعة الموضوع تمهيداً لدراسة مدينة الكوفة من الناحية الجغرافية من تحديد الموقع والمدن المحيطة بها والأسواق والمنازل والاسوار الحدودية الخارجية.[38]

تلك الأمور بنى عليها المؤلف هيكلية كتابه من خلال التطرق الى هيكلية طبقة العرب وهي الطبقة الحاكمة (الارستقراطية) التي انفردت بنظم اجتماعية معينة ونظم إدارية وقف الباحث عندها طويلاً، سلط

---

[34]() محمد حسين الزبيدي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية ..... ، ص12.

[35]() المصدر نفسه، ص15.

[36]() المصدر نفسه ، ص16.

[37]() المصدر نفسه، ص17.

[38]() المصدر نفسه، ص18.

الضوء من خلالها على العادات والتقاليد كالزواج والطلاق والوفاة والجنائز و..... الخ من الأمور الأخرى.[39]

حدد المؤلف كذلك العناصر الغير العربية التي سكنت جنباً الى جنب مع العرب وكذلك العبيد والموالي فتعرض لهم المؤلف كعلاقتهم مع العرب وتأثيرهم في المجتمع الكوفي على كافة الأصعدة، كما أشار ايضاً الى طبقة اهل الذمة من (اليهود والنصارى) والسريان وطبقة خامسة وهي النبط.[40]

تعرض المؤلف للحياة الاقتصادية كالثروة الحيوانية وسياسة الدولة الزراعية آنذاك واشهر الحاصلات وأنواع الأراضي الزراعية والاقطاعات التي سادت في ذلك العصر، وتناول المؤلف ايضاً التجارة اذ ذكر كافة الأسباب التي أدت الى ازدهار عملية التجارة كالتجارة الخارجية مع البلدان المجاورة، والتعريج على طريقة التعامل التجاري للكوفيين بما اسماه بالمعاملات التجارية (الحوالات، القروض، النقود وغيرها) والصادرات والواردات الأخرى الخاصة بالمدينة.[41]

تماشياً مع الحياة الاقتصادية لم يترك المؤلف القطاع الصناعي للمدينة، وان كانت بسيطة وبدائية كالنسيج والحياكة وصناعة الملابس والبسط والوسائد وصناعة الخيم وكذلك الحدادة والنجارة وصناعة الخزف والفخار والدهون والعطور والصياغة وصناعة الصابون وغيرها من الصناعات اليدوية والبدائية.[42]

ايضاً كانت للتنظيمات المالية حصة من ذكرها في هذا الكتاب من حيث واردات الكوفة من خراج وجزية وغنائم وضرائب على التجار وواردات الفتوحات الإسلامية، كما بين المؤلف طريقة جباية الضرائب والواردات والمصروفات التي انفقتها الدولة على المجتمع وأماكن انفاقها.[43]

يتضح مما سبق بأن المؤلف تناول بشكل مفصل الحيثيات التي أدت الى ازدهار الحركة الاقتصادية بشكل خاص، وبرز دور مدينة الكوفة في الحياة الاقتصادية في العالم الإسلامي على وجه الخصوص، واهميتها التجارية.

رابعاً: العراق في العصر البويهي _ التنظيمات السياسية والإدارية والاقتصادية 334-447هـ/945-1058م :

---

[39]() محمد حسين الزبيدي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية.....، ص22 .

[40]() المصدر نفسه، ص33 – ص48.

[41]() المصدر نفسه، ص51 – ص72 .

[42]() المصدر نفسه، ص89 – ص105 .

[43]() المصدر نفسه، ص120 – ص142 .

1- اسم المؤلف- محمد حسين الزبيدي

2- عنوان الكتاب- العراق في العصر البويهي التنظيمات السياسية والإدارية والاقتصادية 334-447هـ/945-1058م .

3- المطبعة – دار النهضة العربية.

4- سنة الطبع- 1969

5- عدد الصفحات- 385 صفحة من النوع الأصفر القديم.

يعد العهد البويهي من العهود المهمة في التاريخ الإسلامي عامة وتاريخ العراق بصورة خاصة، لأن البويهيين كانوا عنصراً فارسياً جديداً طرأ على المجتمع الإسلامي، واستطاع ان يمسك بزمام الأمور فيه بعد استيلائهم على بغداد، مؤثراً على سير الحضارة الإسلامية ومتأثراً بها.[44]

لفت نظر المؤلف ان الدراسات التي قام بها الباحثون في ذلك العهد انصبت على الجانبين الاجتماعي والسياسي، اما التنظيمات الإدارية والاقتصادية فلم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة مما دفع الباحث الى اختيار هذا الموضوع عنواناً لكتابه.[45]

لم تكن طبيعة تلك الدراسة بالأمر السهل لدى المؤلف وذلك بسبب قلة المصادر التاريخية التي تتحدث عن هذا الموضوع، وبالخصوص الأوضاع الاقتصادية في العهد البويهي والسبب الآخر هو اهتمام تلك المصادر بالأمور السياسية ولا تكاد تذكر شيئاً عن الحياة الاقتصادية، مما حدى بالمؤلف الى الاعتماد على المصادر الأخرى وانتقاء المعلومة من بطون تلك المصادر.[46]

اما فيما يتعلق بالتنظيمات الإدارية فكانت الصعوبة اللازمة للمؤلف بشكل يؤثر على الاطار العام للبحث وهذا دفع الباحث الى جمع تلك المعلومات ودراستها واختيار المعلومة الصحيحة حسب الحاجة اليها، فضلاً عن عدم وضوح بعض التقسيمات الإدارية الخاصة بالعراق، وذلك نابع من عدم الاستقرار السياسي فيه وتغيير الخارطة السياسية بفعل الاعمال العسكرية بين الفينة والأخرى.[47]

كشفت الدراسة الوجه الحقيقي للمعاملة التي كان يتلقاها الحكام العباسيون من قبل امراء بني بويه، وكيف انهم كانوا يحتقرونهم وجعلهم دمية في أيديهم، مع الاحتفاظ ببعض الامتيازات من قبل الحكام

---

[44]() محمد حسين الزبيدي، العراق في العصر البويهي _ التنظيمات السياسية والإدارية والاقتصادية 334 -447هـ/945-1058م ، مطبعة دار النهضة ، بغداد ، 1969 ، ص7.

[45]() المصدر نفسه، ص7.

[46]() المصدر نفسه، ص16.

[47]() محمد حسين الزبيدي، العراق في العصر البويهي..... ، ص17.

العباسيون على غرار ضرب أسمائهم على سكة النقود وتعيين القضاة وتفويض امراء الأقاليم في حكم البلاد.

كما أظهرت تلك الدراسة معاملة البويهيين لوزرائهم وكيف يعاملونهم ويقتلوهم ويعزلوهم ويصادرون أموالهم في بعض الأحيان، مع بيان بعض التطورات التي طرأت على مؤسسة الوزارة في العصر البويهي، مثل تعيين وزيرين في آن واحد، وهذه سابقة تحدث لأول مرة في التاريخ الإسلامي.[48]

تطرق المؤلف الى طبيعة النظام السياسي في العراق خلال تلك المدة وخاصة في الفصل الأول، من ظهور البويهيين ودخولهم بغداد، وسياستهم مع الحكام العباسيين والوزراء بصورة خاصة.[49]

استعرض الفصل الثاني التنظيمات الإدارية للعراق خلال ذلك العهد، من خلال الغوص في تنظيم الامارة على البلدان والاقاليم والدواوين التي اختصت بالشؤون الإدارية والشؤون المالية، وقد تبين من هذه الدراسة بأن العراق يضم قسمين اداريين هما إقليم العراق وإقليم الجزيرة، اذ كان إقليم العراق متمثلاً بالمدينة، بينما انقسم إقليم الجزيرة الى ثلاث مناطق سميت كل منطقة باسم القبيلة العربية التي سكنتها قبل الإسلام مثل ديار ربيعة وديار مضر وديار بكر.[50]

كانت هناك ظاهرة إدارية وهي ان الامراء البويهيين كانوا يعينون نواباً عنهم في الأقاليم ويفضلوا البقاء في العاصمة بغداد، وهذا ولد فكرة لدى هؤلاء الامراء بالاستقرار في اقاليمهم ويعينوا لهم الوزراء تشبهاً بالأمراء البويهيين للمساعدة في إدارة شؤون الإقليم، مما أدى الى عدم السيطرة على اغلب الأقاليم.[51]

بينت الدراسة تضاؤل عدد الدواوين والتي اغلق معظمها ولا سيما في عهد الأمير معز الدولة البويهي واستغنى عن اثرها، وجمعت الاعمال في ديوان واحد، كما ظهر في نفس الوقت ديوانان هما ديوان الحاكم العباسي وديوان الأمير البويهي، اذ ان ديوان الحاكم العباسي يدار من قبل كاتب الخليفة الذي اقتصرت اعماله على إدارة اقطاعات الخليفة وما يرد الى بيت المال من الأموال على العكس من ديوان الأمير البويهي الذي يدار من قبل وزير الأمير.[52]

---

[48]() المصدر نفسه، ص18.

[49]() المصدر نفسه، ص19 .

[50]() المصدر نفسه، ص20 .

[51]() المصدر نفسه، ص21 .

[52]() محمد حسين الزبيدي، العراق في العصر البويهي .....، ص34 .

تناول الفصل الثالث الحالة الاقتصادية في ظل البويهيين، فكان التطرق الى الثروة الزراعية السمة البارزة فيه، ومظاهر الصناعة البدائية وتقدم حركة التجارة والمعاملات التجارية والمالية.[53]

وضح هذا الفصل إقامة البويهيين نظاماً اقطاعياً عسكرياً، فوزعوا الأراضي على امراء الجيش وجعلوا ريعها رواتب لهم، وهذا أدى الى انحطاط الزراعة نتيجة لإهمالهم مشاريع الري مما أدى الى نكبة الفلاحين فضعفت احوالهم حتى صاروا بين هارب ونازح عن ارضه.[54]

عالجت الدراسة كذلك فضل البويهيين في تطوير التجارة الخارجية، فقد استعادت معظم الطرق الخارجية نشاطها وبخاصة طرق التجارة بين العراق وايران، وهذا بدوره ولَّد حالة من الرخاء في العراق ساعد على ظهور طبقة جديدة من التجار.[55]

وأخيراً توسع الفصل الرابع في دراسة الموارد المالية ونظام انفاق هذه الموارد على مصالح الدولة ومُهد لها بمقدمة عن سياسة البويهيين المالية، مؤكداً بأن تلك السياسة كانت خرقاء لا تعتمد على تخطيط سليم يحقق موازنة جيدة لإيرادات الدولة ومصروفاتها والتي كانت دائماً تعاني من عجز مالي دائم.[56]

اتبع البويهيون سياسة العنف والجور وخاصة جباة الضرائب ، وسخط الحكام العباسيين على هذه الأساليب التعسفية وعدم رضاهم عنها كما بين المؤلف نظام انفاق الموارد المالية على مخصصات الجند والتي كانت تمثل الجزء الأكبر من ميزانية الدولة، مما أدى الى تكرار حدوث اعمال الشغب والفتن في صفوف الجيش كلما تأخرت رواتبهم مما دفع بالأمير البويهي الى الحصول على المال بأي طريقة يراها مناسبة من اجل تهدئة ثورة الجند.[57]

استخدم المؤلف مصادر متنوعة وخاصة الكتب العربية والأجنبية، وعدد من المخطوطات المهمة التي أحاطت بالموضوع من كافة جوانبه.

كتقييم أخير لم يصل المؤلف في كتابه الى اغلب الحقائق، بسبب قصر المعلومة الواصلة اليه من قبل المؤرخين لأنهم يكتبون باسم السلطة.

الخاتمة

---

[53]() المصدر نفسه، ص171 .

[54]() المصدر نفسه، ص175.

[55]() المصدر نفسه، ص177.

[56]() المصدر نفسه، ص182.

[57]() محمد حسين الزبيدي، العراق في العصر البويهي.....، ص192 .

حاول المؤلف الوصول الى الحقيقة التاريخية في كتاباته، معتمداً على اقرب المعلومات التوثيقية متبعاً في ذلك الحيادية التامة لضمان الامانة العلمية، وتجنب بخس حقوق الاخرين خشية الخضوع للأهواء الشخصية، لان تلك الامور تتعارض مع محتوى منهج البحث التاريخي الذي يمثل الحيادية التامة في نقل الاحداث التاريخية دون التحيّز لطرف معين والابتعاد عن المصلحة الشخصية والذاتية، كذلك كشف المؤلف النقاب عن حقائق كانت غير واضحة او التي يشوبها الغموض عند اغلب الباحثين، فقد ركز عليها بشكل واضح، كما انه اعتمد على الوثائق الأصلية في نفله للحدث التاريخي، بالإضافة الى انه عاصر معظم الاحداث السياسية في العراق خلال العهد الملكي والعهد الجمهوري وما بعده، وكان جزءاً من تلك الحقبة، لذلك فان كتاباته اتسمت بالدقة والموضوعية.

الهوامش والمصادر